

تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة

Activating and developing tax administration to meet contemporary challenges

فتيحة صالي، جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة - (الجزائر).

مخير السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية - جامعة البويرة -

يوسف قاشي*، جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة - (الجزائر).

مخير السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية - جامعة البويرة -

تاريخ الاستلام : 2021/08/01 ؛ تاريخ المراجعة : 2021/11/30 ؛ تاريخ النشر : 2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة سبل تطوير الإدارة الضريبية في ظل التحديات المعاصرة، فقد تم عرض آليات عصنة الإدارة الضريبية الجزائرية من تحديث لمختلف هيكلها الضريبية و رقمنة إجراءاتها الجبائية، تطرقنا أيضا إلى مختلف التحديات التي واجهت الإدارة الضريبية في إطار تطبيق مشروع العصنة، حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى ضرورة استكمال برنامج العصنة من أجل الإرتقاء إلى إدارة ضريبية إلكترونية فضلا عن وضع الحلول الكافية للتحديات والمشاكل التي تعيق تطور الإدارة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: إدارة ضريبية؛ تحديات معاصرة؛ عصنة؛ إدارة ضريبية إلكترونية.

تصنيف Jel : H 02, H 03

Abstract:

This research paper aims to study ways to develop Tax administration in light of contemporary challenges. The mechanisms of modernizing the Algerian tax administration have been presented by updating its various tax structures and digitizing its tax procedures. We also touched upon the various challenges that faced the tax administration within the framework of the application of the modernization project, where we reached Through this study, it is necessary to complete the modernization program in order to upgrade to an electronic tax administration, as well as to develop solutions to the challenges and problems that hinder the development of tax administration.

Keywords: tax administration; contemporary challenges; Modernization; electronic tax administration.

Jel Classification Codes : H 02, H 03.

* المؤلف المرسل، y.gachi@univ-bouira.dz

I - تمهيد :

عرف العالم تسارع كبير وتقدم ملحوظ في المجال التكنولوجي بصفة عامة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بصفة خاصة، حيث كان لزاما على مختلف الدول مسايرة هذه التغيرات والتطورات وذلك من خلال مواكبة هذا التطور والتغير في مختلف أنظمتها المعلوماتية وتبني إدارة الأعمال والمنشآت القائم على المعلوماتية، ولعل من بين الجوانب التي تأثرت بهذه التغيرات نجد المجال الضريبي الذي عرف العديد من التأثيرات في إطار ظهور ما يسمى بالتجارة الإلكترونية من جهة وأدوات التعامل الإلكتروني من جهة أخرى، والدولة الجزائرية على غرار باقي الدول تحاول أن تواكب هذه التغيرات والتطورات الحاصلة في مجال بيئة المال والأعمال، ففي المجال الضريبي أصبح من اللازم أن تقوم الجزائر بتكثيف نظامها الضريبي من أجل مسايرة إفرزات العولمة والتي من أهمها ظهور نوع جديد من التجارة والأعمال الذي يقوم على أساس التعامل الإلكتروني، وفي إطار ذلك يجب أن تكون هناك إدارة ضريبية فعالة قادرة على تطبيق النظام الضريبي الذي يتأثر بالعامل التكنولوجي. لقد اختلفت أبعاد ووظائف الإدارة الجبائية بين الأمس واليوم أي بين نمط التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية وسيادة وسائل الدفع الإلكتروني، هذا وقد حاولت السلطة التنظيمية في كل فرصة أتاحت لها بمناسبة الإصلاح الضريبي أن تعتني بتنظيم وتطوير الإدارة الضريبية بالشكل الذي يجعلها تستجيب للأهداف المرجوة والتغيرات الحاصلة في مجال الأعمال، وذلك كن خلال إعادة هيكلة مصالحها الإدارية وتطويرها وتزويدها بمختلف الوسائل والبرامج الإلكترونية التي تسمح برقمته مختلف إجراءاتها الجبائية في محاولة من السلطات الوصول إلى إدارة ضريبية إلكترونية، غير أن هذا الأمر يواجه العديد من التحديات والصعوبات في الواقع العملي، إذ أن التغيير في الإدارة فقط غير كاف لمواكبة التحديات المعاصرة .

* **الإشكالية:** من خلال ما سبق تتضح معالم إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهرى التالي: فيما تتمثل مختلف عمليات العصرية التي مست الإدارة الضريبية الجزائرية وهل هي كافية لمواكبة التحديات المعاصرة ؟

* **الأسئلة الفرعية :**

- ماذا نقصد بالإدارة الضريبية وفيما تتمثل مختلف هياكلها؟
- كيف أثرت الثورة التكنولوجية الحديثة على الإدارة الضريبية؟
- فيما تتمثل مختلف الإجراءات التي قامت بها الإدارة الضريبية من أجل تحديث وعصرنة مختلف هياكلها؟
- * **الفرضيات:** لقد تمت صياغة الإشكالية والتساؤلات المرفقة على أساس الفرضيات التالية:
- تعتبر الإدارة الضريبية كوسيط بين المكلف بالضريبة والنظام الضريبي ويتم تقسيمها بحسب طبيعة النظام الذي ينتمي إليه المكلف.
- أثرت الثورة التكنولوجية و المعلوماتية بشكل واضح وكبير في الإدارة الضريبية.
- لقد مست إجراءات العصرية والتحديث الإدارة الضريبية بشكل ايجابي وسهلت من عملياتها بين مصالحها من جهة وبينها وبين المكلف بالضريبة من جهة أخرى.

* **أهداف البحث:** تحدف هذه الورقة البحثية لتحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل أهمها في:

- التعرف على الإدارة الضريبية من حيث مهامها ومختلف هياكلها؛
- تبيان مدى تأثير التطور الذي مس عالم الأعمال في نشاط الإدارة الضريبية؛
- الوقوف على أهم العوائق التي تواجه الإدارة الضريبية لمواكبة التطورات الحديثة؛
- استعراض أهم المجهودات المبذولة من طرف السلطات من أجل تطوير الإدارة الضريبية الجزائرية؛
- تبيان أهم الصعوبات المواجهة للتحويل نحو إدارة ضريبة إلكترونية في الجزائر.

* منهج البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث والإحاطة بكل جوانب الموضوع واختبار الفرضيات تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد مناسباً لمثل هذه المواضيع، حيث تم وصف الجوانب النظرية لأهم محاور البحث ناهيك عن الإستعانة بالمنهج التحليلي في إطار عرض مختلف الجهود المبذولة وكذا الصعوبات التي توجه عملية التأقلم مع بيئة الأعمال الإلكترونية والتحول الشامل إلى إدارة ضريبية إلكترونية.

* تقسيمات البحث: للإجابة على إشكالية البحث والإحاطة بكل جوانبه سوف يتم تناول هذا البحث من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: ماهية الإدارة الضريبية وهيكلتها في الجزائر؛

المحور الثاني: التحديات المعاصرة للإدارة الضريبية في عالم الأعمال؛

المحور الثالث: الجهود المبذولة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر؛

المحور الرابع: صعوبات التحول نحو إدارة ضريبية إلكترونية في الجزائر:

II. ماهية الإدارة الضريبية وهيكلتها في الجزائر

تعتبر الإدارة الضريبية الجهاز المكلف بتنفيذ السياسة الضريبية، حيث عرفت تطورا وتحديثا نتيجة تطور الأنظمة الضريبية وتشعبها، إذ تعتبر الإدارة الضريبية الضمانة الأساسية لنجاح فرض وتحصيل الضرائب.

لقد كانت الإدارة الضريبية في الجزائر محور إصلاح بما يتماشى مع التغيرات التي عرفها النظام الضريبي الجزائري والذي عرف إدخال إصلاحات في بداية التسعينات من القرن الماضي والتي اعتبرت في ذلك الوقت إصلاحات جذرية نظرا لما تميزت به من خلق هيكل ضريبي مغاير لما كان موجود ومعمول به.

II. 1- تعريف الإدارة الضريبية ومهامها:

تعتبر الإدارة الضريبية عن ذلك الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية والذي يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الجبائي، هذا الجهاز يعتبر كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي، حيث تقوم الإدارة الضريبية بتطبيق مختلف الإجراءات والتشريعات وتحسيس المكلف بها. فالتشريع الجبائي وحده غير قادر على تحقيق أهداف السياسة الجبائية إن لم تتوفر إدارة ضريبية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة (أوسريير و حمو، 2009، صفحة 77)

تختص إدارة الضرائب بمجموعة من المهام يمكن إيجازها فيما يلي:

- ضمان تحسيس الخدمات المقدمة للمكلفين بالضرائب وإرشادهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات؛
- نشر المعلومة الجبائية وهذا من خلال وضع تحت تصرف المكلف بالضريبة التقارير والمناشير والدلائل التطبيقية؛
- تطبيق التشريع الضريبي مع ضرورة وضع تفسيرات وتوضيحات للمكلف وهذا من خلال إصدار القرارات لهذا القانون؛
- تحصيل الديون والغرامات الضريبية وغرامات التأخير لدى المكلف و توريدها للخزينة؛
- تأهيل العنصر البشري من خلال توظيفه وتكوينه وفق الإجراءات المعتمدة .
- محاربة التهرب الضريبي وذلك بوضع آلية الرقابة الجبائية (شحادة، 2007، صفحة 10)؛
- إدارة تكنولوجيا المعلومات الضرورية لعملها سواء بشكل مباشر أو من خلال اللجوء إلى المقابلة من الباطن؛
- القيام بالمراقبة الضريبية (قدي، 2011، صفحة 272)

II. 2- مقومات نجاح الإدارة الضريبية:

يتطلب نجاح الإدارة الضريبية توفر عدة مقومات لجعلها فيما يلي:

- توفر الكفاءة الفنية والإدارية الكافية لدى موظفي الضرائب، فلا بد من توفر الشهادة العلمية المؤهلة لأداء هذه المهمة فضلا عن تلقي تكوين متخصص في المجال الضريبي؛

تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة

- تفعيل نظم الرقابة الضريبية من أجل اكتشاف المخالفات في الوقت المناسب مع فرض العقوبات اللازمة لمرتكبيها؛
- تطوير وتحديث الإجراءات الإدارية الضريبية وهذا عن طريق تزويد الإدارة الضريبية بالأجهزة الإلكترونية الحديثة اللازمة لتمكينها من رفع مستوى خدماتها وحصر مختلف المكلفين وتحديد مستحقاتهم الضريبية؛
- تبسيط أحكام قوانين الضرائب وعدم التعقيد والإبتعاد عن التعديلات المتكررة حتى يسهل عمل موظفي إدارة الضرائب؛
- العمل على تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية والعمل على تقليل حدة النزاعات والخلافات ، وهذا من أجل خلق جو من التجاوب و التصالح بين الطرفين؛
- توفير نظام أجور تتناسب مع حجم المهام الملقاة على عاتق موظفي الضرائب. (بطريق، 2005، صفحة 26)

3.II- هيكلية الإدارة الضريبية في الجزائر:

في إطار تحديث و عصرنه الإدارة الضريبية وقصد السير مع متطلبات العصر الحالي فقد تم إعادة هيكلة الإدارة الضريبية وهذا بإحداث نظام جديد يتركز على فكرة جمع المهام والوظائف الجبائية في مصلحة واحدة وتصنيف فئات المكلفين حسب درجة أهميتهم، فتم تقسيم الإدارة الضريبية إلى مصلحتين هما : المصالح المركزية و المصالح الخارجية .

3.II-1- المصالح المركزية للإدارة الضريبية: توضع إدارة الضرائب تحت سلطة وزارة المالية بحيث يعد وزير المالية المكلف بالقيام ببعض المهام التي يخولها له القانون في المجال الضريبي، وتأتي بعد هذه الهيئة مباشرة المديرية العامة للضرائب التي أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 364-07 مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1428 الموافق 28 نوفمبر سنة 2007، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية وتكفل بالمهام التالية: (مرسوم تنفيذي، 2007، صفحة المادة 05) :

- العمل على دراسة واقتراح وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ التدابير الضرورية لإعداد وعاء الضرائب وتصنيفها وتحصيل الضرائب و الحقوق والرسوم الجبائية وشبه الجبائية.
 - السهر على تحضير ومناقشة الاتفاقيات الجبائية الدولية والاتفاقات الدولية التي تحتوي على أحكام جبائية أو شبه جبائية .
 - تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الجبائين .
 - التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب والحقوق والرسوم أيا كانت طبيعتها .
 - توفير أدوات تحليل ومراقبة تسيير و مردودية مصالح الإدارة الجبائية، لا سيما مؤشرات نجاعة المصالح الجبائية .
 - تحسين علاقات المصالح الجبائية مع المكلفين بالضريبة (وزارة المالية)
- تتفرع المديرية العامة للضرائب إلى ثماني مديريات وهي: مديرية التشريع والتنظيم الجبائين، مديرية المنازعات، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل، مديرية الأبحاث والتحقيقات، مديرية الإعلام والوثائق الجبائية، مديرية العلاقات العمومية والإتصال، مديرية إدارة الوسائل والمالية.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب في الشكل التالي:

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب



المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 ، المحدد لتنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، المادة 05 منه، الجريدة الرسمية، العدد 75.

II.3-2- المصالح الخارجية للإدارة الضريبية: يطلق عليها أيضا المصالح غير مركزية وهي تتمتع بصلاحيات مستقلة نسبيا عن الإدارة المركزية و تتمثل في:

* **المصالح الجهوية للبحث والمراجعات:** تعمل على تحقيق وبحث ومراجعة النشاطات والمدخيل الخاصة بمديرية البحث والمراجعة، فضلا عن القيام بتنفيذ برامج البحث و المراجعة والتحقيق، وتنظم المصالح الجهوية وفق ثلاثة أقسام رئيسية تشكل هيكلها التنظيمي وهي: المديرية الفرعية للتحقيقات والبحث عن المعلومات الجبائية، المديرية الفرعية للبرمجة، المديرية الفرعية للنماذج والإجراءات (قاشي، 2014-2015، صفحة 112).

* **المديريات الجهوية للضرائب:** تلعب المديرية الجهوية للضرائب دور الوسيط بين المديرية العامة للضرائب والمديريات الولائية، تتولى مهمة متابعة المديريات الولائية التابعة لإختصاصها الإقليمي وتوجيهها وتنسيقها ومراقبتها، وتضم المديريات الجهوية أربعة مديريات فرعية هي: المديرية الفرعية للتكوين، المديرية الفرعية للتنظيم والوسائل، المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل، المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية والتحصيل. توجد على المستوى الوطني تسعة (09) مديريات جهوية للضرائب على مستوى كل من الشلف، بشار، البليدة، الجزائر العاصمة، سطيف، عنابة، قسنطينة، ورقلة، وهران.

* **المديريات الولائية للضرائب:** تسهر على تنظيم التشريع الضريبي، متابعة ومراقبة نشاط مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، أما بخصوص الهيكل التنظيمي للمديريات الولائية للضرائب فإنه يشمل على خمس مديريات فرعية وهي المديرية الفرعية للعمليات الجبائية، المديرية الفرعية للتحصيل، المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية، المديرية الفرعية للوسائل.

* **مراكز الضرائب:** تقوم هذه المركز بتسيير المؤسسات المتوسطة، الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للنظام الحقيقي وكذا أصحاب المهن الحرة، كما يقوم المركز بأعمال التسجيل ومتابعة التصريح، التحصيل وإحصاء الإيرادات.

تنظم المراكز الضريبية في ثلاثة مصالح رئيسية: المصلحة الرئيسية للتسيير، المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، المصلحة الرئيسية للمنازعات، وكذا القباضة، بالإضافة إلى مصلحة الإستقبال والإعلام ومصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

* **المراكز الجوارية للضرائب (CPI):** تعتبر المراكز الجوارية للضرائب من الهياكل القاعدية الحديثة، حيث تقوم بتسيير ملفات صغار المكلفين الخاضعين للضريبة الجرافية الوحيدة، وتعتبر هذه المراكز كبديل للقباضات والمفتشيات التي سيتم الإستغناء عنها تدريجياً، كما أن هذه المراكز تسعى إلى ضمان تقديم أحسن الخدمات للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط مختلف الإجراءات الجبائية (قاسيمي، 2013، صفحة 55). وتتسم المراكز الجوارية للضرائب بنفس تنظيم مراكز الضرائب، حيث تمهكل في ثلاثة مصالح رئيسية " المصلحة الرئيسية للتسيير، المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، المصلحة الرئيسية للمنازعات" وقباضة، إضافة إلى مصلحتي الإعلام الآلي والوسائل والإستقبال والتوجيه.

* **مديرية كبريات المؤسسات:** أنشأت هذه المديرية بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، ويعود الغرض من تأسيس مديرية كبريات المؤسسات إلى دواعي خاصة تتماشى مع طبيعة الإقتصاد الوطني بحيث نجد أن أكبر المداخيل يتأتى من عدد قليل محدد من المؤسسات الأمر الذي يستوجب وضع مديرية خاصة بالمؤسسات الكبرى فقط تختص بالتسيير، الرقابة، التحصيل، استقبال المكلفين التابعين لها ومعالجة النزاعات القائمة.

تنظم مديرية كبريات المؤسسات في خمس مديريات فرعية وهي: المديرية الفرعية لجباية المحروقات، المديرية الفرعية للتسيير، المديرية الفرعية للرقابة والبطاقيات، المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للوسائل.

III. التحديات المعاصرة للإدارة الضريبية في عالم الأعمال:

نظرا للتغيرات التي طرأت على الإدارة الضريبية في ظل الثورة التكنولوجية الحديثة ظهرت العديد من التحديات التي تواجهها الغدارة الضريبية وذلك نتيجة التغير في بيئة الأعمال وانتقالها من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني، ناهيك عن التحول نحو التسيير الإداري الإلكتروني، سوف نتطرق إلى أهم الأعمال الإلكترونية وذلك قبل التطرق إلى تحديات هذه الأعمال على الإدارة الضريبية.

III.1- أهم الأعمال الإلكترونية ذات العلاقة بالجانب الضريبي:

تدعمت الإدارة الضريبية بمجموعة من الوسائل والأدوات الإلكترونية من أجل القيام بمهامها في إطار التبادل الإلكتروني بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة على غرار الفحص الضريبي للتصريحات الضريبية الإلكترونية وهذا عبر بوابة إلكترونية خاصة بإدارة الضرائب، وتشمل الأعمال الإلكترونية عدة العديد من الأنواع على غرار :

III.1-1- التجارة الإلكترونية:

تعرف التجارة الإلكترونية على أنها كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري تساهم فيها شبكة الإنترنت بصفة إجمالية أو بصفة جزئية كالتزود بمعلومات (عن طريق شبكة الإنترنت أو شبكات تجارية أخرى) تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقاً، وسواء تم التسديد الإلكتروني؛ بصك ورقي؛ نقداً أو بطريقة أخرى (بختي، 2005، صفحة 42).

كما تعرف منظمة التجارة العالمية (WTO) التجارة الإلكترونية على أنها: " تلك التجارة التي تشمل على أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية والمقصود بالوسائط الإلكترونية في هذا التعريف هي شبكة الانترنت، لكن الوسائط الإلكترونية ممكن أن تتسع لتشمل وسائط أخرى مثل: الشبكات الخاصة أو المغلقة على متعاملين محددتين مسبقاً، كتلك التي تستخدمها شركة الطيران والبورصات....الخ.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التجارة الإلكترونية يمكن النظر إليها من أكثر من زاوية (عطار، 2003، الصفحة 02-03):

- من منظور الإتصالات: فالتجارة الإلكترونية هي نقل معلومات، خدمات ومنتجات، ومدفوعات عبر خطوط الهاتف وشبكات الحاسبات أو أية وسيلة إلكترونية؛

- من منظور الخدمات: التجارة الإلكترونية هي أداة تسمح للمؤسسات والمستهلكين والإدارة بخفض تكلفة الخدمة مع تحسين جودتها وزيادة سرعة توصيلها.

تميز التجارة الإلكترونية مقارنة بالتجارة التقليدية بمجموعة من المزايا منها:

- سرعة وسهولة تبادل المعلومات بين المستهلكين؛

- سرعة وسهولة التسوق وتعدد الخيارات؛
- توفر التجارة الإلكترونية فرص للمؤسسات للإستفادة من البضائع والخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الأخرى؛
- دعم القطاعات التكنولوجية و خلق فرص جديدة للعمل الحر؛

III.1-2- الحكومة الإلكترونية:

تعرف الحكومة الإلكترونية على أنها نظام افتراضي يمكّن الأجهزة الحكومية من أداء التزاماتها تجاه المستفيدين باستخدام التقنيات التكنولوجية؛ بغض النظر عن المكان والزمان مع تحقيق الجودة والتميز والسرية وأمن المعلومات.

ينصب برنامج الحكومة الإلكترونية على تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية يكمن إنجازها فيما يلي (وشان، 2016-2017، صفحة 119-120):

- تحقيق التقدم في النشاط الاقتصادي من خلال عصنة الجهاز الحكومي ومختلف هياكله وإداراته للوصول إلى ما يعرف بالحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية، بحيث يمكّن من توفير الوقت والجهد وتحسين الخدمة للمواطن؛
- تحقيق التنمية البشرية وتكوين مجتمع معلوماتي من خلال إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المجال التعليمي والبحث العلمي؛
- دعم النمو الاقتصادي خارج المحروقات من خلال تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع البرامج التنموية التي تمكّن من خلق فرص جديدة للعمل، الحد من البطالة وكذا التوصل إلى بديل اقتصادي لإنتاج الثروة غير النفطية.

III.1-3- أنظمة الدفع الإلكترونية :

- تعتبر أنظمة الدفع كإطار مكمل للأنظمة سابقة الذكر وتأخذ عدة أشكال والتي تتمثل في:
- الشيكات الإلكترونية: وهي عبارة عن رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها صاحب الشيك إلى المرسل إليه عبر البنك، ويقوم هذا الأخير عن طريق الإنترنت بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب مستلم الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادة إلكترونيًا إلى مستلم الشيك كدليل على تحويل المبلغ لحسابه.
 - بطاقة الإئتمان: وهي البطاقة التي تصدرها البنوك للعملاء من أجل تسديد مستحقاتهم الشرائية أو لسحب النقود وهذا بالتعاون مع شركات الدفع الدولية مثل: فيزا، مستر كاردي، أمريكان إكسبريس (زعزوعة، 2013، الصفحات 99-100)

III.2- تأثير الأعمال الإلكترونية على الإدارة الضريبية

إن الإدارة الضريبية لا يمكنها أن تكون في معزل من التطورات والتغيرات في عالم التكنولوجيا والمعلومات، فقد أحدثت هذه التطورات تغيرات كبيرة من ناحية الخدمات المقدمة للمكلفين وحتى من ناحية الممارسات الجبائية؛ كالتصريح الجبائي والتحصيل والرقابة الجبائية، إذ أصبحت كل هذه العمليات تتم إلكترونياً وجعلت الإدارة الضريبية تسير الأمر للتحويل إلى إدارة ضريبية إلكترونية.

III.2-1- تعريف الإدارة الضريبية الإلكترونية:

هو استغلال الإدارة الضريبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القيام بمهامها ومسؤولياتها بهدف تحسين وتطوير عملياتها، وكذا تبسيط الإجراءات في وجه المكلف الضريبي، وتيسير تبادل للمعلومات بينها وبين مختلف الإدارات المرتبطة بالمجال الضريبي، ناهيك عن توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف تحقيق الأهداف التالية (مليح، 2020):

- التقليل من تعقد الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الضريبية و ما يتعلق بها من عمليات؛
- زيادة كفاءة الإدارة الضريبية من خلال تعاملها مع الأشخاص الطبيعيين والشركات؛
- اختصار وقت إنجاز و تنفيذ المعاملات المختلفة داخل الإدارة الضريبية؛
- الدقة و الوضوح في تنفيذ العمليات المختلفة داخل الإدارة الضريبية؛
- تسهيل إجراءات الاتصال بين جميع الإدارات التي لها علاقة بالإدارة الضريبية؛
- تقليل استخدام الأوراق بشكل ملحوظ مما يؤثر إيجاباً على الإنجاز السريع و الدقيق لمهام الموظف الضريبي؛
- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز إجراءات في العمل؛
- التقليل من مخاطر فقد المعلومات أو تلفها داخل الإدارة الضريبية.

III.2-2- الإدارة الضريبية التي تواجه الإدارة الضريبية:

- تواجه الإدارة الضريبية العديد من الصعوبات والعوائق في ظل تبنيها لتكنولوجيا المعلومات والإنترنت يمكن إنجازها فيما يلي :
- تضع التجارة الإلكترونية إدارة الضرائب أمام تحد صعب وهو صعوبة تحديد وتتبع المعاملات التجارية وكذا المتعاملين بسبب السرية وصعوبة إثبات هذه المعاملات مما يعرقل القيام بالرقابة الجبائية، وبالتالي يساعد هذا الأمر على تفشي ظاهرتي التهرب والغش الضريبي (دادن وكماسي، 15-17 مارس 2004، صفحة 05)
 - إشكاليات فرض الضريبة والمستفيد منها، إذ تمثل أحد الحواجز التي تعيق عمل الإدارة الضريبية وهذا راجع إلى عدم تحيين النظام الضريبي وفق متطلبات التجارة الإلكترونية ومن بين المشاكل التي نتجت عن هذه التعاملات الإلكترونية نجد: (دادن ع.، 2004، صفحة 165)
 - في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي مست عالم الأعمال وجدت الإدارة الضريبية صعوبات في تنفيذ التشريعات والقوانين وحماية حقوق كل من المجتمع الضريبي (المكلفين) والدولة ، وظهر قصور في أداء مهامها من خلال القدرة على حصر وفحص وتحصيل الضريبة، كل هذا أدى إلى خلق فجوة إدارية أعاق العمل الضريبي (مليكاوي، 2018، صفحة 116).
 - عدم إدراك وفهم المكلفين للقوانين الضريبية الخاصة بالمعاملات الإلكترونية وكذا تعقد إجراءاتها مما يؤدي إلى توتر العلاقة بين المكلفين والإدارة الضريبية نتيجة لعدم التجاوب والتفاهم وخلق نزاعات ضريبية بين المكلفين، وبالتالي إحداث فجوة مفاهيمية تشكل تحديا كبيرا للإدارة الضريبية .
 - تحدي وسائل الدفع الإلكترونية للإدارة الضريبية، بحيث لا تستطيع هذه الأخيرة تتبع ومراقبة العمليات الإلكترونية نظرا لخصوصية هذه الوسائل التي لا تترك أثرا لتدققاتها في المستندات والسجلات المحاسبية وبالتالي يصعب على الإدارة الضريبية إخضاعها للضريبة (وشان ، 2016/2017، صفحة 177).

IV. الجهود المبذولة لعصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر:

- بذلت السلطات الجزائرية مجهودات كبيرة في إطار عصرنة وتحديث الإدارة الضريبية وجعلها أكثر فعالية، وقد شملت عصرنة الإدارة من جهة و رقمنة مختلف إجراءاتها الجبائية من جهة أخرى.
- IV.1- تحديث وعصرنة الإدارة الضريبية:** تمثلت الإجراءات المتبعة من طرف السلطات لتحديث و عصرنة الإدارة الجبائية في تقوية وتحسين الوسائل البشرية وتجهيز المصالح الجبائية بنظام الإعلام الجبائي.
- IV.1-1- تأهيل العنصر البشري:** إن أي إصلاح إداري يقوم على رؤية إستراتيجية لا بد أن يعتمد على تهيئة العنصر البشري، فتحسين فعالية وكفاءة الإدارة الضريبية وكذا تكريس العصرنة لن يتم إلا بتوافر الكفاءات البشرية اللازمة .
- ومن أجل تعزيز الوسائل البشرية فقد اتخذت السلطات الضريبية الجزائرية مجموعة من الإجراءات تمثلت في توظيف عدد كاف من الإطارات الكفؤة وتدريبهم وتكوينهم و هذا من خلال تنظيم ملتقيات وطنية و دولية تعالج مختلف القضايا الحديثة كالجباية البترولية وحماية الشركات الأجنبية والفحص الضريبي الإلكتروني، فضلا عن تقويم موظفي إدارة الضرائب وتحفيزهم (وشان، 2016-2017، صفحة 98).

- IV.1-2- تطوير نظام المعلوماتية:** قامت إدارة الضرائب باقتناء تطبيقات (برمجيات وأنظمة) حديثة من بينها نظام تسيير الملفات SGF و النظام SAP ، وكذلك استعانت بتكنولوجيا الشبكات من خلال فتح فضاء لها وللمكلفين بالضريبة مما ساعد على التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية.

- **نظام تسيير الملفات SGF:** هو عبارة عن تطبيق إلكتروني من نوع WEB يسمح بنقل البيانات والمعطيات بين مختلف مصالح إدارة الضرائب يتميز بعدة خصائص، بحيث يحتوي على ذاكرة تخزين موحدة ومشتركة تشمل مختلف المعطيات القاعدية، كما أنه يعتمد على شبكة اتصال داخلية في نقل البيانات والمعلومات بين المصالح (M.Lafourcade, 2020)

- **النظام المعلوماتي الجبائي SAP:** في ظل التطورات المستمرة والسريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإنترنت أصبح لزاما على الإدارة الجبائية القيام بتبني نظام معلوماتي متطور يعمل على تقديم خدمات جبائية متميزة ومتقنة، وفي هذا الصدد فقد استعانت إدارة الضرائب

بمكتب استشارة أجنبي إسباني Indra- sistemas من أجل الحصول على نظام معلوماتي يتشكل من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي بمرحلة الصيانة والضمان، ويرتكز هذا النظام على تقنية (ERP-SAP) الذي يسمح بضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بمختلف التغيرات التكنولوجية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب .

تعدد النتائج المنتظرة من هذا النظام والتي يمكن إنجازها فيما يلي :

- التحكم أفضل في الموارد الجبائية من خلال مراقبة نشاطات وممتلكات المكلفين بالضريبة و مراجعة كل المعطيات المتعلقة بفرض وتحصيل الضريبة عن بعد؛

- تقديم جداول بيانية لتقييم مدى نجاعة مصالح الإدارة الجبائية المختلفة؛

- تقديم معطيات موجزة ودقيقة من أجل القيام بدراسات استشرافية تساعد في إتخاذ القرار؛

- التقليل من عدد الشكاوي النزاعية للمكلفين بالضريبة (المديرية العامة للضرائب، بلاغ ، 2020).

1-3-1-IV الانتقال إلى إدارة الخدمة: قصد ترقية ثقافة الإستقبال ونوعية الخدمة تم إنشاء نظام مرجعية الخدمة طبقا للتعليمات العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2004، وهي عبارة عن مجموعة من التدابير من شأنها تحسين استقبال المكلفين وتبسيط الإجراءات وضمان الشفافية والمصدقية للنظام الجبائي، ويترجم مرجع نوعية الخدمة تبني مقاربة تواصلية مع المكلف بالضريبة للتعرف على حقوقه وواجباته عن طريق استقبال المكلف سواء شخصيا أو عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني، كما وضعت إدارة الضرائب تحت تصرف هؤلاء المكلفين فضاء تشاوري عبر الصفحة الرسمية لمديرية الضرائب لطرح تساؤلاتهم وانشغالاتهم « FAQ » (المديرية العامة للضرائب، الدليل المنهجي لمرجعية نوعية الخدمة، الصفحات 02-11)

لقد سعت إدارة الضرائب على تحسين وتطوير الخدمة المقدمة للمكلف وهذا ما أعطى نتائج محسوسة في هذا الإطار، ويمكن ترجمة ذلك من خلال بيانات الجدول الموالي:

الجدول (01): مؤشرات نوعية الخدمة المقدمة في الإدارة الضريبية

المؤشر	2015	2016	2017	2018
نسبة احترام ظروف الدخول	76,67%	70,53%	77,93%	91,00%
نسبة التكفل بالمكلفين بالضريبة	99,60%	99,90%	99,00%	97,90%
نسبة نوعية الخدمة المؤداة	73,03%	69,56%	74,17%	84,17%
نسبة احترام الآجال	63,33%	64,13%	71,00%	73,73%
الإصغاء للمكلفين بالضريبة	68,64%	71,86%	69,00%	67,20%
المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة	74,43%	72,62%	74,26%	79,69%

Source: <http://mfdgi.gov.dz/image/pdf/statistique-accueil-site.pdf>

يتبين لنا من خلال الجدول أن المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة في تحسن مستمر، عدا بعض التراجع الطفيف في سنة 2016 - (1,81% مقارنة مع سنة 2015 ويعود هذا التراجع إلى عدم احترام ظروف الدخول إلى إدارة الضرائب و تراجع نوعية الخدمة المؤداة من طرف الأعوان الضريبية، أما في سنة 2017 فقد ارتفعت النسبة إلى 74,26% (+1,64%)، وفي سنة 2018 وصلت نسبتها إلى 79,69% (+5,7%) وهذا ما يدل على فعالية مرجع نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين .

2.IV - رقمنة الإجراءات الجبائية: اتخذ المشرع الجزائري العديد من الخطوات لرقمنة الإجراءات الجبائية المتمثلة في :

1-2.IV - تبسيط إجراءات تأسيس الملف الجبائي: قصد تبسيط و تخفيف الإجراءات المتعلقة بالوثائق الجبائية لتوفير الوقت للمكلفين بالضريبة، قامت المديرية العامة للضرائب بتبسيط آليات وطرق إنشاء الملف الجبائي، وكذلك الأمر بالنسبة لتسليم الوثائق الجبائية و يندرج هذا الإجراء في إطار سعي الإدارة الضريبية إلى إضفاء الصبغة غير المادية على الملف الجبائي la dématérialisation du dossier fiscal كخطوة أولى لإضفاء صفة الرقمنة الجبائية، وكذا للتخفيف من عدد الوثائق المكونة للملف الجبائي للمكلف بالضريبة كخطوة نحو الإستغناء عن الطابع الورقي للملف الجبائي و التحول نحو الملف الجبائي الرقمي و هو ما يصبوا إليه مشروع رقمنة الإدارة

تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة

الضريبية (المديرية العامة للضرائب، رسالة المديرية العامة للضرائب، 2013). والجدول الموالي يبين التطور الحاصل في هذا الإطار من حيث مقارنة عدد الوثائق التي كانت تطلب سابقا والوثائق التي تطلب حاليا.

الجدول (02): عدد الوثائق المطلوبة لفتح ملف جبائي

الإجراءات الإدارية	عدد الوثائق المطلوبة في السابق	عدد الوثائق المطلوبة حاليا
فتح ملف الأشخاص الطبيعيين	09	04
فتح أشخاص معنويين	11	06
توقيف ملف النشاط	07	02
ملف نظام المزايا الجبائية	15	03
مستخرج من جدول الضرائب	03	01

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات متاحة في الموقع www.mfdgi.gov.dz

نلاحظ أن الإجراءات الحديثة التي مست الإدارة الضريبية مكنت من تقليص حجم الملفات والوثائق المطلوبة بحيث كانت في السابق تتراوح بين 03 إلى 15 وثيقة أما حاليا فقد أصبحت تتراوح بين 01-06 وثيقة، وهذا يندرج كله في إطار تبسيط وتخفيف الإجراءات الجبائية.

IV.2-2- إحداه موقع إلكتروني للإدارة الضريبية: سمحت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و إدخال الإعلام الآلي و الإنترنت على مستوى الإدارة الضريبية بإحداه موقع إلكتروني لإدارة الضرائب يسمح لها بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة على هذا الموقع، من قوانين جبائية، قوانين مالية، نصوص و منشور جبائية والدلائل التطبيقية للمكلفين بالضريبة و بالتالي توفير كافة المعلومات الجبائية التي تسمح للمكلف بمعرفة التزاماته وواجباته الجبائية و الضمانات التي يكلفها لهم التشريع الضريبي بحكم القانون، و يعتبر نشر المعلومات الجبائية عبر الإنترنت خطوة أولى نحو إنشاء إدارة إلكترونية (الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، 2020) وتهدف الإدارة الضريبية من خلال إنشاء هذا الموقع بالإضافة إلى نشر المعلومة الجبائية إلى التكفل بإشغالات و تطلعات المكلفين بالضريبة والجمهور، من خلال إحداه فضاء تشاوري عبر الإنترنت المهدف منه تشجيع الثقافة الجبائية الإلكترونية؛ وبالتالي السعي إلى إحداه مجتمع ضريبي معلوماتي. ويظهر من خلال الجدول الموالي التطور في عدد متصفح الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب من طرف المجتمع الضريبي أو من طرف كل شخص يريد الحصول على المعلومة الجبائية.

الجدول (03): عدد متصفح الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب 2015-2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
عدد الزيارات للموقع	428366	728279	1274206	1303824
عدد الصفحات التي تم تصفحها	1596471	2346234	3532707	3542373

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات متاحة في الموقع www.mfdgi.gov.dz

نلاحظ من خلال المعطيات المتاحة في الجدول أعلاه زيادة ولوج المكلفين بالضريبة بصفة خاصة وكل ماله مصلحة في الحصول على المعلومة الجبائية بصفة عامة إلى الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب من سنة لأخرى، ويرجع هذا إلى اهتمام المديرية بنشر المعلومة الجبائية وتجهيزها والتكفل بإنشغالات المكلفين عبر موقعها، إلا أن هذا العدد غير كاف مقارنة مع عدد المكلفين بالضريبة، حيث يفضل البعض التنقل إلى الإدارة الضريبية لطرح تساؤلاته عوض تصفح الموقع الإلكتروني الخاص بالمديرية، ناهيك عن نقص ثقافة التعامل الإلكتروني لدى جميع شرائح المجتمع الضريبي.

2.IV-3- التقييم الجبائي عن بعد: من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية ومنح التسهيلات للمتعاملين الإقتصاديين مع الإدارة الجبائية تم وضع آلية التقييم عن بعد بموجب قانون المالية لسنة 2006، إذ تمنح هذه الآلية للمكلفين المحصين مسبقا من طرف المصالح المسيرة إمكانية حصولهم على رقم تعريفهم الجبائي عبر الموقع <http://nifenligne.mfdgi.gov.dz>، وذلك من خلال الولوج إلى هذا الموقع وملء البيانات والإستمارات الموجودة (LE portail Algérien de création d'entreprise en ligne, 2019) من أجل الحصول على التقييم الجبائي لا بد من دخول المكلف بالضريبة عبر الموقع المذكور ويقوم بملاً الاستمارة المعدة لهذا الغرض، وهذا بعد تدوين البيانات الخاصة به والقيام بتثبيتها، ثم يظهر له إشعار بالوصول مرفق برقم الطلب، و بتتبع الخطوات الإجرائية المطلوبة منه يتحصل المكلف على شهادة التقييم الجبائي مع استمارة الوصول، حيث يمكن له طباعة الوثيقتين معا والتوجه نحو الإدارة الضريبية التابع لها إقليميا من أجل إضائها من طرف رئيس المصلحة، وهذا بعد التحقق من صحة المعلومات. وفي هذا الإطار نرى أنه لا بد من استكمال إجراءات الحصول على التقييم الجبائي إلكترونيا من خلال الوصول إلى إضاء الوثيقة الجبائية إلكترونيا من طرف مصالح الضرائب دون الحاجة إلى طباعتها من طرف المكلف والتوجه بها إلى مصلحة الضرائب المختصة إقليميا للتوقيع عليه

لقد قامت مصالح الإدارة الجبائية في سنة 2007 برقمنة التعريف الجبائية عن طريق بطاقة مغناطيسية واستفادت منها المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات لتعمم بعد ذلك وتمس جميع المكلفين وهي خاضعة للتوطين البنكي إجباريا، وتعتبر هذه البطاقة أداة رقابية بالنسبة لإدارة الضرائب، مصالح الجمارك وحتى مصالح السجل التجاري، بحيث تسهل تتبع حركة رؤوس الأموال للتجار وتحديد أصول الملكية للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، كما أنها تُمكن من معرفة الوضعية القانونية المحينة للمكلف في الوقت المناسب (بودالي و بوشنب، 2016، صفحة 269)

2.IV-4- البطاقة الإلكترونية الوطنية للغشاشين: في إطار مكافحة الغش والمخالفات الخطيرة والتشريعات الضريبية، الجمركية والتجارية قامت إدارة الضرائب باستحداث بطاقة إلكترونية للغشاشين، والتي هي عبارة عن ملف إلكتروني يحتوي على قاعدة معلومات للمكلفين بالضريبة الذين يثبت أنهم قاموا بانتهاك القوانين المذكورة سابقا، ويتم تزويد هذا الملف من طرف مصالح وزارة المالية، وزارة التجارة وكذا من طرف بنك الجزائر ومختلف الإدارات العمومية ذات الصلة بالجمال الضريبي. يتم تسير البطاقة الإلكترونية للغشاشين من طرف مصالح الضرائب وفق النحو التالي (journal officiel N°09, 10fevrier2013, p. 05) :

- تسجيل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين قاموا بانتهاك المخالفات وكذا شطب هؤلاء الأشخاص من البطاقة في حالة تسوية وضعيتهم؛

- إنشاء قاعدة معطيات مكررة للبطاقة الوطنية لأعمال الغش وتحيينها؛

- وضع المعطيات المحينة تحت تصرف الإدارات والهيئات والمؤسسات المؤهلة؛

- إعلام المكلفين بوضعيتهم اتجاه البطاقة الإلكترونية للغشاشين؛

- ضمان الأمن المعلوماتي للبطاقة الإلكترونية للغش.

2.IV-5- إحدات نافذة للتوثيق الجبائي: تدعمت جهود إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية في إطار تبسيط الإجراءات الجبائية و تحسين علاقة الإدارة الضريبية بالمكلف بموقع أو نافذة عبر الإنترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة، حيث يسمح هذا الموقع بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المتعاملين معه، وعليه فإن اعتماد الرقمنة في الإدارة الضريبية من شأنه أن يساهم في إضفاء صفة الشفافية و المصادقية في المعاملات اليومية.

2.IV-6- اعتماد تقنية المستخرج الضريبي الإلكتروني: إن اعتماد تقنية المستخرج الضريبي عن طريق الإنترنت أو ما يسمى بالمستخرج الضريبي الإلكتروني (la dématérialisation de l'extrait de role) فأصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على المستخرج الضريبي خلال مدة قصيرة جدا، إذ يكفي أن يقوم المكلف بإدخال البيانات الخاصة به كرقم التعريف الجبائي، رقم المادة الضريبية على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية من أجل الحصول على المستخرج الضريبي الإلكتروني الخاص به، يهدف المشرع من إدخاله لهذه التقنية إلى إضفاء الطابع غير المادي للمستخرج الضريبي من أجل تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطن (Ministère Des finances, 29/12/2014).

2.IV-7- نظام التصريح والدفع الإلكتروني: في إطار عصنة الإجراءات الجبائية عملت الإدارة الضريبية على وضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة التابعين لمديريات كبريات المؤسسات بوابة مخصصة للتصريح عن بعد والدفع الإلكتروني، يتم الولوج إليها عبر الموقع www.jibaytic.dz، ويضم هذا الموقع المؤسسات والشركات الوطنية والأجنبية التي تعمل في مجال المحروقات، وكذا المؤسسات الوطنية التي تفوق رقم أعمالها سقف معين يحدده القانون.

من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية فإن هذا الموقع يسمح بإمكانية دفع المكلف بالضريبة للضرائب والرسوم عن بعد وتجنب التنقل إلى المراكز الضريبية، وكذا الإطلاع على الإستمارات المودعة عبر الموقع، فضلا عن تزويد المكلف بالضريبة بالرزنامة الجبائية المحينة والتعرف على مختلف التزاماته الجبائية، فمشروع التصريح عن بعد الذي تبنته الإدارة الضريبية من شأنه أن يزيد من كفاءة مصالحها كما أنه يعكس في حقيقة الأمر التوجهات الجزائرية لإضفاء العصرية والرقمنة على الإدارة العمومية (المديرية العامة للضرائب).

إن نظام التصريح عن بعد هو نظام اختياري من طرف المكلف، وللإضمام إليه لا بد للمكلف من التقرب إلى مصلحة الضرائب مرفق باستمارة طلب التسجيل، دفتر الشروط العامة، كشوفات الهوية البنكية (RIB) وتفويض قانوني من المكلف بالضريبة للممثل القانوني له المشار إليه في استمارة التسجيل في نظام التصريح عن بعد من أجل القيام بجميع الإجراءات الخاصة بالتصريح عن بعد لحساب المكلف بالضريبة.

تمت خطوات التصريح عن بعد حسب نظام جبايتك المعتمد من طرف الإدارة الضريبية في الجزائر كما يلي:

- دخول المكلف بالضريبة إلى البوابة الخاصة عبر موقع جبايتك حيث يجد استمارة معلومات مسوقة بجميع المعلومات الخاصة؛
- يقوم المكلف بالضريبة باختيار نوع الضريبة التي يخضع لها حسب طبيعة نشاطه و معدل الضريبة التي تطبق عليه ثم حساب الضريبة أي المبلغ الخاضع للضريبة و الحقوق المستحقة و كل ذلك يتم بصفة آلية؛
- ملء التصريحات الجبائية و حساب مبلغ الضريبة السنوية بصفة آلية؛
- القيام بتعديل و تصحيح التصريحات الضريبية و ذلك قبل إرسالها إلكترونيا إلى الإدارة الضريبية؛
- تنزيل أمر التحويل بصفة آلية يستوفي جميع المعلومات الخاصة بتصريحات المكلف بالضريبة يقدم هذا الأمر لبنك المكلف لتسديد الضرائب و الرسوم موضوع التصريح عن بعد.

V. صعوبات التحول نحو إدارة ضريبية إلكترونية في الجزائر:

- بالرغم من كل هذه الجهود إلا أن عصنة الإدارة الضريبية الجزائرية تواجه العديد من الصعوبات يمكن إنجازها فيما يلي:
- نقص الإمكانيات والبشرية اللازمة لأداء مهامها، حيث أنه ورغم برامج التكوين والتأهيل إلا أن ذلك يعتبر غير كاف نظرا لجملة من الصعوبات التي تقف عائقا أمام أعوان الإدارة الضريبية على غرار التغييرات والتعدلات الكثيرة التي يعرفها التشريع الضريبي الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة فهمه والإلمام بمحتواه من طرف أعوان الإدارة الضريبية؛
 - وجود ازدواجية في تنظيم الإدارة الجبائية، مما أدى إلى صعوبة الربط والتنسيق بين مصالح ذات الإدارة، فمن جهة توجد هناك المصالح المركزية للإدارة الجبائية بمختلف مديرياتها التي تم تناولها والتطرق إليها سابقا، ومن جهة أخرى المصالح الخارجية للإدارة الجبائية والتي تتنوع من حيث الاختصاص بناء على أنظمة فرض الضريبة ورقم الأعمال المحقق؛
 - تعدد المصالح الخارجية للإدارة الضريبية فيما يخص تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة وذلك حسب نوع كل ضريبة مما يؤدي إلى تقديرات مختلفة بالنسبة للمكلف بالضريبة، حيث انه في هذا الإطار يمكن أن نجد مكلف الذي يخضع لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة يتبع لهيئة معينة، وفي حالة تحوله إلى النظام الحقيقي يصبح تابع لهيئة أخرى، ناهيك عن حجم رأس المال ورقم الأعمال المحقق الذي يتم على أساسه إخضاع مجموعة من المؤسسات إلى مديرية كبريات المؤسسات؛ وفي هذا الإطار يجب أن يتم تنظيم المصالح الخارجية للضرائب وفق نوع الضريبة "ضريبة مباشرة أو غير مباشرة" أحسن من التنظيم الحالي.

- عدم استقرار القوانين والتشريعات الضريبية نتيجة التعديلات المستمرة مما يصعب على الأعوان الجبايين وحتى المكلفين بالضريبة تطبيقها، وهذا كما أشرنا إليه أعلاه، فالتغييرات والتعديلات الكثيرة وغير المدروسة تؤدي إلى حدوث التباس حين التنفيذ وصعوبات حين إبراء الذمة من طرف المكلفين، خاصة إذا تعلق الأمر بالجانب الإجرائي والآجال الزمنية؛
- نقص تزويد أغلب المصالح الضريبية بالإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، مما يجعل الإدارة الضريبية تواجه تحديات صعبة أمام الوضعية الراهنة التي تعرف تحولات كبيرة في مجال استخدام المعلوماتية، وإذ ذلك فإنه يصعب على الإدارة الضريبية مجازات التحولات في مجال الأعمال، كما يصعب عليها عملية اكتشاف التهرب والغش الجبائي الذي انتقل من الطريقة التقليدية إلى طرق أكثر حداثة؛
- عدم مساندة التشريعات لطبيعة المعاملات الحالية خاصة التجارة الإلكترونية، ففي هذا الإطار يجب على المشرع الجبائي الجزائري من أن يعطي أهمية من الناحية التشريعية لمعاملات التجارة الإلكترونية، حتى وإن كانت إرهابات بناء نموذج تشريع جبائي يتماشى وتعاملات التجارة الإلكترونية لم يعرف اتفاقا واضعا على المستوى العالمي، إلا أنه هناك الكثير من الجهود التي يمكن الإستفادة منها ومحاولة إعطائها الصبغة القانونية في التشريع الجبائي من أجل التهيؤ لإحضار هذه التعاملات للضريبة.

VI. الخاتمة:

- إن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي مست عالم الأعمال أثرت بشكل كبير في عمل الإدارة الضريبية التي واجهت صعوبات كبيرة في حصر ومراقبة وتحصيل الضرائب، إذ شكلت هذه التعاملات الإلكترونية تحديا يواجه الإدارة الضريبية التي أصبح لزاما عليها العمل على تطوير وتفعيل هياكلها بما يتلاءم مع طبيعة هذه المعاملات .
- لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى بإجراء إصلاح جذري وجوهري على مستوى الإدارة الضريبية الجزائرية وهذا في إطار برنامج العصرية، وذلك من خلال تحديث الإدارة الضريبية من جهة ورقمنة مختلف الإجراءات الجبائية من جهة أخرى، إلا أن هذه الجهود غير كافية بل لابد من إعادة صياغة نظام جبائي جديد يتلاءم مع بيئة التجارة والأعمال الإلكترونية مع ضرورة تحضير مجتمع ضريبي يسمح بتقبل الضريبة الإلكترونية.

اختبار الفرضيات :

- تعتبر الإدارة الضريبية كوسيط بين المكلف بالضريبة والنظام الضريبي و يتم تقسيمها بحسب أصناف المكلفين بالضريبة، وهذا ما يستشف من خلال الهيكل التنظيمي للمصالح المركزية والخارجية للإدارة الضريبية الجزائرية.
 - لقد أثرت الثورة التكنولوجية و المعلوماتية بشكل كبير في الإدارة الضريبية، إذ تعتبر هذه الأخيرة المسؤولة على تنفيذ القوانين وحماية حقوق الدولة ونقل قيمة الدين الضريبية من ذمة المجتمع الضريبي إلى الخزينة العمومية، ومع تغير طبيعة المعاملات التجارية التي أصبحت إلكترونية وجدت الإدارة الضريبية صعوبات في تتبع هذه المعاملات وهذا ما خلق فجوة إدارية، إذ وجب عليها تبني الابتكارات والتطورات الحاصلة لرفع كفاءتها لمراقبة هذه التعاملات.
 - لقد أثرت إجراءات العصرية والتحديث الذي طبق في الإدارة الضريبية الجزائرية والمتمثل في تزويد هياكل الإدارة الضريبية بأجهزة الإعلام الآلي والبرمجيات ورقمنة بعض العمليات الجبائية بشكل إيجابي إلا أن هذا الأمر يعتبر غير كاف للوصول إلى إدارة إلكترونية فعالة إذ لابد من توفير الإطار القانوني اللازم للممارسة العملية.
- من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية :
- إن نجاح أو فشل أي نظام ضريبي يتوقف على مدى فعالية الإدارة الضريبية باعتبارها الوسيط بين المكلف والتشريع الضريبي، لذا يجب تدعيمها بكافة الوسائل الضرورية.
 - في إطار تحديث الإدارة الضريبية الجزائرية عمدت السلطات على إعادة هيكلة أجهزتها كخطوة أولى ثم القيام بتطبيق الرقمنة في المعاملات في مرحلة ثانية، هذه المرحلة لا تزال متواصلة إلى وقتنا الحالي.
 - مشروع العصرية أحدث تغيير في الإدارة الضريبية، وذلك بتزويدها بكافة الإمكانيات والوسائل التكنولوجية للانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة

- عملت إدارة الضرائب على رقمنة مختلف هياكلها من أجل تبسيط عملياتها و تقريب المكلف من الإدارة وهذا من خلال إنشاء موقع إلكتروني خاص يحتوي على الوثائق و الموائيق والمنشورات .
 - سمح نظام التصريح عن بعد من تبادل المعلومات بين الإدارة والمكلف بالضريبة إلكترونيا، مما أدى إلى التخلص من أسلوب تبادل الإستمارات الورقية، ناهيك عن اختصار الوقت المستغرق في ذلك.
- التوصيات:**
- تحديث وعصرنة إدارة الضرائب لا يكفي لوحده من أجل زيادة كفاءة وفعالية النظام الضريبي، بل لابد من إصلاح هذا الأخير وتكييف القوانين وفق مقتضيات التجارة الإلكترونية.
 - ضرورة إنشاء شبكة معلوماتية تربط بين مختلف إدارات الضرائب عبر الوطن و التي يمكن أن تمثل نظاما معلوماتيا لمستخدمي هذه الإدارة.
 - توسيع التقنيات الإلكترونية المستحدثة وعلى رأسها التصريح الإلكتروني للضرائب و الرسوم ليشمل جميع المكلفين الناشطين في الإقتصاد.
 - ضرورة استحداث بطاقة وطنية لإحصاء المكلفين الناشطين في الإقتصاد غير الرسمي.
 - تكوين عمال الضرائب في مجال الإعلام الآلي والمعلوماتية من أجل ضمان نجاح الإدارة الإلكترونية.
 - ربط إدارة الضرائب إلكترونيا بمختلف الإدارات الأخرى من أجل الحصول على المعلومة الجبائية و إجبار كل الإدارات و المؤسسات على منح المعلومات التي يحتاجها أعوان الضرائب.
 - تطوير النظام المصرفي من خلال تفعيل أنظمة الدفع الإلكترونية وربطها مع إدارة الضرائب.

المراجع :

1- الكتب:

- إبراهيم بختي (2005)، التجارة الالكترونية (مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، الأردن، دار جرير.
- عزة عطار، (2003) التجارة الالكترونية بين البناء والتطبيق، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- مليكاوي مولود (2018)، أساسيات الجباية المحلية والدولية، الجزائر، دار هومة للنشر.
- منور أوسرير، محمد سمو (2009)، جباية المؤسسات، الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية.
- يونس أحمد بطريق (2005)، النظم الضريبية، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية.

2- الأطروحات:

- زعزوعة فاطمة (2012-2013)، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، رسالة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، الجزائر.
- قاسمي مريم (2013-2014)، إصلاح هياكل الإدارة الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق (جامعة الجزائر)، الجزائر.
- قاشي يوسف (2014-2015)، واقع النظام الضريبي وسبل تفعيله، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (جامعة أحمد بوقرة -بومرداس)، الجزائر.
- وشان أحمد (2016-2017)، متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (جامعة حسيبة بن بوعلوي -الشلف-)، الجزائر.

3- المقالات:

- بودالي محمد، بوشنب موسى (2016)، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر -الإدارة الضريبية نموذجًا-، مجلة الدراسات الجبائية، العدد 09.
- دادن عبد الوهاب (2004)، الجباية الافتراضية والتجارة الإلكترونية (نقاشات، مشاكل، تحديات)، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03.

4- المداخلات:

- دادن عبد الغني؛ كمامي محمد أمين (15-17 مارس 2004)، معوقات الجباية في ظل التعاملات الرقمية والنقود الإلكترونية، ملتقى دولي حول التجارة الإلكترونية، جامعة ورقلة، الجزائر.

5- قوانين ومنشورات :

* باللغة العربية:

- المرسوم التنفيذي رقم 13- 84 المؤرخ في 06 فيفري 2013، المحدد لكيفيات تنظيم وتسيير البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة. الجريدة الرسمية رقم 3013/09.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 ، المحدد لتنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، المادة 05 منه، الجريدة الرسمية، العدد 75.
- رسالة المديرية العامة للضرائب (2013)، وزارة المالية، نشرة شهرية، العدد 2013/69.
- المديرية العامة للضرائب، الدليل المنهجي لمرجعية نوعية الخدمة.
- لؤي الحاج شحادة (2007)، تحديث و تطوير الإدارة الضريبية، نشرة وزارة المالية، لبنان، بيروت.

* باللغة الأجنبية:

- Communiqué Général relative au principales dispositions de la loi de finance 2014, Direction Générale des impôts, Ministère des finances , p 06.
- Décret exécutif N°13-84 du 06 février 2013 fixant les modalités d'organisation et de gestion du fichier national des fraudeurs, journal officiel N°09 , 10fevrier 2013.
- note n°1881 du 29/12/2014 concernant la délivrance des extraits de rôles générés par l'application informatique –Ministère Des finances.

6- مواقع الويب:

* باللغة العربية:

- الموقع الرسمي contact- dgi@mf.gov.dz متصفح بتاريخ 2020/01/16.
- الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/> متصفح بتاريخ 2020/01/16.
- الموقع الرسمي لمديرية العام للضرائب رسالة المديرية العامة للضرائب رقم 69، <https://www.mfdgi.gov.dz/> متصفح بتاريخ 2019/12/22.
- يونس مليح، الخدمات الضريبية الإلكترونية بالمغرب (حصيلة ورهانات)، مقال إلكتروني <https://www.droitentreprise.com> متصفح بتاريخ 2020/04/26.

* باللغة الأجنبية:

- LE portail Algérien de création d'entreprise en ligne, le numéro d'identification fiscale, <https://www.jecreemonentreprise.dz>, consulté le 08/11/2019.
- M. Lafourcade, système de gestion des fichiers, www.lirmm.fr , consulté le 11/03/2020